شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B ١٦٧٣١

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير ممتاز بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣، بعد استيفاء جميع المتطلبات.

اللجنـــــــــة

الاســـــم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د/ مصطفى علوي	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية	
أ.د/ أشرف عرفات	أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق، جامعة القاهرة	
أ.د/ محمد شوقي عبد العال	أستاذ القانون الدولي ومدير منتدى القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية	

إهداء

- إلى روح الأستاذ الدكتور عبد العزيز شادي، رحمه الله، الذي بدأ معي مسيرة هذا العمل، ولم يبخل علي من جهده ووقته وخبرته، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته ويجزيه عني خير الجزاء.

- إلى أمّي وأبي حفظهما الله لي وأعانني على طاعتهما وبرهما.

- إلى زوجتي التي هيأت لي الجو المناسب للعمل.

- إلى ابنتي روان... أمل المستقبل .

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما وفقني وهداني إليه. ولا يسعني بعد شكر الله سوى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمد شوقي عبد العال، أستاذ العلوم السياسية ومدير منتدى القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الذي لم يبخل علي من جهده ووقته وخبرته، وكان لملاحظاته القيمة ومتابعته المستمرة والدؤبة، عظيم الأثر في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي هو عليها، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني ويشرفني أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور/ مصطفى علوي، الأستاذ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإلى الأستاذ الدكتور/ أشرف عرفات، أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، على تفضلهما بتشريفي بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ عبد العزيز شادي، رحمه الله، الذي بدأ معي مسيرة هذا العمل، سائلاً المولى عز وجل أن يرحمه ويدخله فسيح جناته ويجزيه عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مد إلي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع.

المحتويات

المقدمة ١

الفصل الأول

الإرهاب الدولي وإشكالية السيادة الوطنية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ١١

المبحث الأول ــ مبدأ السيادة الوطنية.. واقع المفهوم وتطوره: ١٢

المطلب الأول: تحديد مفهوم السيادة وتطوره..... ١٢

المطلب الثاني: مبدأ السيادة الوطنية في القانون الدولي المعاصر..... ١٦

المطلب الثالث: السيادة الوطنية والتطورات الدولية الراهنة..... ٢٠

المبحث الثاني ــ الإرهاب الدولي.. تطور الظاهرة واختلاف المفهوم: ٣٦

المطلب الأول: تطور ظاهرة الإرهاب الدولي..... ٣٦

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي.. أزمة المفهوم..... ٤٦

المطلب الثالث: مفهوم الإرهاب بين الاعتبارات السياسية والأبعاد القانونية..... ٥٨

المبحث الثالث ــ الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على السيادة الوطنية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: ٦٤

المطلب الأول: تطور الجهود الدولية في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١..... ٦٥

المطلب الثاني: المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي..... ٧٥

المطلب الثالث: أثر جهود مكافحة الإرهاب الدولي على السيادة الوطنية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١..... ٨٠

الفصل الثاني

الإرهاب الدولي وأزمة السيادة الوطنية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ١٠٢

المبحث الأول ــ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.. الأبعاد والدلالات: ١٠٣

المطلب الأول: أحداث ١١ سبتمبر من منظور الهيمنة الأمريكية..... ١٠٤

المطلب الثاني: دلالات أحداث ١١ سبتمبر بالنسبة لتنظيم القاعدة..... ١١٤

المطلب الثالث: التكييف القانوني لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١..... ١٢٩

المبحث الثاني ــ جهود مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١:..... ١٣٣

المطلب الأول: دور مجلس الأمن في التصدي لظاهرة الإرهاب..... ١٣٤

المطلب الثاني: دور الجمعية العامة في مواجهة الإرهاب..... ١٤٢

المطلب الثالث: استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب..... ١٤٨
المطلب الرابع: الجهود الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب..... ١٥٢
المبحث الثالث ــ "الحرب ضد الإرهاب" ومبدأ السيادة الوطنية: ١٦١
المطلب الأول: مشروعية "الحرب على الإرهاب" في ضوء قواعد القانون الدولي..... ١٦٢
المطلب الثاني: مظاهر انتهاك السيادة الوطنية في سياق "الحرب على الإرهاب"..... ١٧٩
١ ــ المظاهر الأمنية والعسكرية ١٧٩
٢ ــ المظاهر السياسية ١٩١
٣ ــ المظاهر الثقافية والاجتماعية ٢٠٤

الفصل الثالث

التدخل العسكري في أفغانستان والعراق ٢١١

المبحث الأول ــ التدخل العسكري في أفغانستان: ٢١١
المطلب الأول: خلفيات وظروف الحرب على أفغانستان..... ٢١٠
المطلب الثاني: حدود العلاقة بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة..... ٢١٥
المطلب الثالث: أحداث ١١ سبتمبر والحرب على أفغانستان..... ٢١٩
المطلب الرابع: مدى مشروعية الحرب على أفغانستان..... ٢٢٣
المطلب الخامس: نتائج الحرب على أفغانستان..... ٢٣٣
المبحث الثاني ــ التدخل العسكري في العراق: ٢٣٩
المطلب الأول: خلفيات الحرب على العراق..... ٢٤٠
المطلب الثاني: أحداث ١١ سبتمبر والحرب على العراق..... ٢٥١
المطلب الثالث: مدى مشروعية الحرب على العراق..... ٢٦٣
المطلب الرابع: نتائج الحرب على العراق وتداعياتها..... ٢٧٥
المبحث الثالث ــ حالتا الحرب على أفغانستان والعراق: رؤية مقارنة:..... ٢٨٣
المطلب الأول: عناصر الاختلاف والتشابه بين حالتي الحرب على أفغانستان والعراق..... ٢٨٣
المطلب الثاني: تأثير نتائج حربي أفغانستان والعراق على مبدأ السيادة الوطنية..... ٢٨٦
الخاتمة..... ٢٩٢
قائمة المراجع ٣٠٨

المقدمة:

ارتبط مبدأ السيادة الوطنية من حيث ظهوره ونشأته بقيام الدولة القومية ذاتها كجماعة أو تنظيم سياسي، باعتبار أنه هو الذي تباشر الدولة بمقتضاه سلطاتها واختصاصاتها على إقليمها وفي مواجهة كافة القوى الدولية الأخرى. ولقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ حيث نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية على ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"، كما أخذ الميثاق بمبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء.

بيد أن هذا المبدأ قد طرأت عليه تعديلات جوهرية مست مضمونه ونطاقه، وذلك كنتيجة للتطورات التي شهدها النظام الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي سواء لجهة تنامي علاقات التأثير والاعتماد الدولي المتبادل وإزالة الفواصل بين الشأن الداخلي والخارجي والتطور الملحوظ في ثورة الاتصالات والمعلومات، أو لجهة هيمنة قطب واحد على العالم (الولايات المتحدة) يسعى إلى نشر ثقافته وقيمه وإخضاع الآخرين لإرادته.

هذه التطورات أدت في مجملها إلى تقليص السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية، وفتحت المجال أمام أنواع مختلفة من التدخلات الدولية في الشئون الداخلية للدول الوطنية، لاسيما الصغيرة منها تحت شعارات وذرائع عدة من قبيل التدخل لاعتبارات إنسانية أو بهدف نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخيرًا التدخل تحت شعار محاربة الإرهاب.

ورغم أن السلوك الدولي في مجال مكافحة الإرهاب باعتبار أنه يمثل تهديدًا للسلم والأمن يعود إلى بدايات سبعينيات القرن الماضي، إلا أنه لم يحظ بهذا الزخم، وكذلك لم يكن له هذا التأثير على قضايا السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول مثلما هي الحال بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت رموز الحضارة والهيبة الأمريكية في مدينتي نيويورك وواشنطن، والتي اعتبرها الكثيرون علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية؛ حيث استغلتها الإدارة الأمريكية التي سيطرت عليها عناصر اليمين المتشدد والمحافظون الجدد لشن ما أصبح يعرف باسم "الحرب الدولية ضد الإرهاب"، التي وصفت في بعض الأدبيات بأنها حرب على مبدأ السيادة الوطنية للدول، لاسيما الصغيرة منها.

أولاً ــ موضوع الدراسة:

شهد المجتمع الدولي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ سلسلة من التطورات والتغييرات التي كان لها أثرها الواضح على مبدأ سيادة الدول واستقلالها السياسي، **من أبرزها:**

١ ــ تبني بعض الدول لاستراتيجية "الحرب الوقائية"، التي تعطي بموجبها الحق لنفسها في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية جماعة أو دولة ترى أنها تمثل خطرًا أو تهديدًا محتملاً لها أو لمصالحها، وهي الاستراتيجية التي استندت إليها الولايات المتحدة في شن حربها ضد أفغانستان لإسقاط نظام "طالبان"، وكذلك في إعلان الحرب ضد العراق واحتلاله.

٢ ــ تزايد ميل القوى الكبرى إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى والضغط عليها تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، مثل الضغط على العديد من الدول العربية والإسلامية لتغيير مناهجها التعليمية بدعوى أنها تزرع الكراهية، وتحض على العنف والإرهاب، ومطالبتها

بتشديد الرقابة على عمل الجمعيات الخيرية والأهلية، وتوجيه ضربات عسكرية إلى بعض المواقع داخل بعض الدول لاستهداف العناصر أو التنظيمات التي تصفها بالإرهابية .. إلخ.

٣ ــ تزايد التدخلات الخارجية، وخاصة الأمريكية، تحت شعار نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، باعتبار أن ذلك هو السبيل للقضاء على ظاهرة الإرهاب، وذلك بعد قيام الدوائر الغربية ومراكز صنع القرار الأمريكي تحديدًا بالربط بين غياب الديمقراطية والحرية وانتشار الفكر المتطرف.

٤ ــ تراجع دور الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية مع اتجاه القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى تبني سياسات انفرادية وأحادية الجانب تخدم مصالحها بصرف النظر عن أية مبادئ أو قواعد قانونية، بل وتوظيف المنظمة الدولية سياسيًا لتحقيق هذه المصالح، ما دفع الكثير من الخبراء ورجال القانون إلى الحديث عما سمي بـــ "أزمة القانون الدولي" بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

وقد مثلت الحرب ضد أفغانستان أول تطبيق عملي وواضح للتدخل العسكري تحت شعار محاربة الإرهاب، فعقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نجحت الولايات المتحدة في تشكيل تحالف دولي واسع ــ ضم أكثر من ٥٠ دولة، وحظي بدعم دول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ومنظمة الأمم المتحدة ــ قامت من خلاله بإعلان الحرب ضد نظام "طالبان" الحاكم في أفغانستان والمتحالف مع تنظيم "القاعدة" بقيادة "أسامة بن لادن" المتهم الرئيسي في هذه الهجمات، واستندت في هذه الحرب إلى عدد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لاسيما القرارات أرقام (١٣٦٨) و(١٣٧٣) و(١٣٧٧) التي أشارت إلى حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، واعتبرت أن هذه الهجمات تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وكذلك القرارات أرقام (١٣٩٠) و(١٤٠١) و(١٤١٣) و(١٤٧١)، التي أدانت إيواء نظام "طالبان" لتنظيم "القاعدة"، واستخدام أفغانستان كقاعدة لتدريب الإرهابيين.

وكذلك الحال أيضًا تعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق في مارس ٢٠٠٣ بمثابة نموذج صارخ للتدخل الخارجي وانتهاك سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة تحت شعار محاربة الإرهاب بزعم ارتباط النظام العراقي بتنظيم "القاعدة" المسئول عن هجمات ١١ سبتمبر ودعمه للإرهاب والإرهابيين، رغم أن هذا المبرر لم يكن المبرر الأساسي المعلن لشن الحرب، فقد كانت هناك مبررات أخرى أكثر أهمية ووضوحاً تم الاستناد إليها مثل سعي النظام العراقي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والقضاء على هذا النظام "الاستبدادي" كمقدمة لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط .. إلخ، وهي المبررات التي ثبت عدم صحتها جميعًا.

كل هذه التطورات ألقت بتداعياتها المباشرة على مبدأ السيادة الوطنية للدول الذي كان حتى وقت قريب بمثابة "قدس الأقداس"، كما أثارت العديد من الإشكاليات القانونية ليس فقط فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، وإنما أيضًا بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، **تسعى الدراسة إلى:**

- رصد وتحليل جهود مكافحة الإرهاب الدولي على المستويين الفردي والجماعي، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لبيان مدى اتفاقها مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية، وفي مقدمتها مبدأ السيادة الوطنية للدول.
- رصد وتحديد بعض صور ومظاهر الانتهاكات التي تعرض لها مبدأ السيادة الوطنية تحت مزاعم وشعارات مكافحة الإرهاب الدولي.

- محاولة تحديد الانعكاسات المحتملة لتطور ظاهرة الإرهاب الدولي والسلوك الدولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة على مبدأ السيادة الوطنية للدول.

ثانيًا ــ التساؤلات البحثية:

في ضوء ما سبق تطرح هذه الدراسة تساؤلاً رئيسيًا هو: **إلى أي مدى يتفق السلوك الدولي في مجال مكافحة الإرهاب مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية وما جاءا به من أحكام ذات صلة باحترام مبدأ السيادة الوطنية للدولة؟**

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، منها:

- كيف تطورت الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وما هي العقبات التي تحول دون الوصول إلى اتفاقية دولية شاملة لمواجهة هذه الظاهرة؟ وكيف أثرت أحداث ١١ سبتمبر على هذه الجهود؟
- كيف أثرت الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب على مبدأ السيادة الوطنية للدول بعد أحداث ١١ سبتمبر، وما هي أبرز مظاهر وصور الانتهاكات التي تعرض لها هذه المبدأ؟
- ما مدى مشروعية "الحرب ضد الإرهاب"؟ وهل القانون الدولي يحتوي على سند قانوني يتيح لكل دولة استخدام القوة المسلحة بدعوى مقاومة الإرهاب؟
- ما مدى قانونية مبدأ "الحرب الوقائية" أو "الضربات الاستباقية"، وهل ثمة ضوابط أو معايير حاكمة لاستخدامه؟
- ما مدى مشروعية الحرب الأمريكية ضد كل من أفغانستان والعراق في ضوء أحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار هذه الحرب انتهاكًا لسيادة دول أعضاء بالأمم المتحدة؟
- كيف يمكن التوفيق بين العمل على مكافحة "الإرهاب" باعتباره يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين والحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية للدول باعتباره يمثل أحد الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي والشرعية الدولية؟

ثالثًا ــ الإطار الزمني والجغرافي للدراسة:

تحاول هذه الدراسة تتبع الجهود القانونية الدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وتوضيح تداعياتها وانعكاساتها على مبدأ السيادة الوطنية مع التركيز على الفترة الممتدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي مثلت كما سبقت الإشارة علامة فارقة في تاريخ مواجهة هذه الظاهرة، وحتى نهاية فترة حكم إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن أواخر عام ٢٠٠٨، تلك الإدارة التي قادت ما عرف باسم "الحرب ضد الإرهاب"، والتي تم خلالها استهداف أفغانستان وإسقاط نظام "طالبان" الحاكم فيها، وكذلك شن الحرب على العراق واحتلاله، وانتهاك سيادة العديد من الدول بوسائل مختلفة، سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية.. إلخ، تحت شعار مكافحة الإرهاب الدولي.

ولا يعني تركيز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام (٢٠٠١-٢٠٠٨) تجاهل الفترات السابقة أو اللاحقة على هذه الفترة، بل على العكس قد يكون تتبع التطور التاريخي للظاهرة موضع البحث أمرًا حيويًا لفهم أبعادها وتعقيداتها المختلفة؛ فالدراسة ستعرض في فصلها الأول للسلوك الدولي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب وبيان أبرز الانتهاكات التي تعرض لها مبدأ السيادة الوطنية في هذا السياق؛ فهذا السلوك وتلك العلاقة المتشابكة بين

مكافحة الإرهاب وانتهاك السيادة لم تكن وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما لها جذورها التاريخية، وإن كانت هذه الأحداث وما تلاها من أحداث قد أبرزت تلك الإشكالية بشكل كبير. كما ستعرض الدراسة بشكل مختصر لسلوك الإدارة الأمريكية الجديدة التي تولت الحكم بعد رحيل إدارة "بوش" الابن، وإن كان ذلك لمدى زمني قصير، من أجل الوقوف على جوانب التغيير والثبات في الموقف الأمريكي من ظاهرة الإرهاب وكيفية التعامل معها.

أما الإطار المكاني للدراسة، فسينصب على تقييم وتوضيح الأنماط الدولية المختلفة للتدخل باسم مكافحة الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على حالة الحرب ضد كل من أفغانستان والعراق باعتبارهما يمثلان نموذجين واضحين لهذا التدخل والهدف الأول لما عرف بـــ"الحرب ضد الإرهاب" ومبدأ "الحرب الوقائية".

رابعًا ــ المداخل المنهجية:

تستخدم هذه الدراسة منهجية مركبة تعتمد على منهجين رئيسيين، هما:

١ ــ منهج التحليل القانوني:

يستند هذا المنهج على قواعد القانون كأساس لدراسة الظاهرة السياسية، فإذا كانت الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، يرى أنصار هذا المنهج أن دراسة القانون العام للدولة، الذي تستمد منه قوانينها في كافة أوجه النشاط، هو أهم الجوانب لدراسة هذا النظام السياسي. أما إذا كانت الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام الدولي أو بالتفاعلات والعلاقات الدولية، فإن قواعد القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية تعد بمثابة مداخل أساسية لدراسة الظاهرة السياسية، ووضع حلول لها في إطار ما يطلق عليه بالتكييف القانوني وتقدير عناصر المسئولية الدولية[١].

غير أن هذا المنهج بما يتميز به من جمود وانفصام عن الواقع الذي نشهده، لا يحظى بأهمية كبيرة عند بعض الباحثين، خاصة في ظل عملية تغييب القانون الدولي نفسه منذ التفرد الأمريكي بالقرار الدولي، واقتران ذلك بتهميش دور الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي كان ولا يزال ينظر إليها على أنها تجسيد للقانون الدولي وللإرادة الدولية[٢].

ومع الاعتراف بحقيقة أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المنهج بمفرده في دراسة العلاقات السياسية الدولية؛ لأن هذه العلاقات لا يمكن تجريدها من صبغتها السياسية وتجميدها في إطار من القواعد القانونية الشكلية[٣]، فإن الباحث يرى أنه يمثل أحد المداخل المهمة والأساسية لدراسة الظاهرة موضوع البحث؛ حيث ستعتمد الدراسة على هذا المنهج في تحليلها للنصوص والمواثيق الدولية والإقليمية التي تشكل في مجموعها الإطار الحاكم لجهود مكافحة الإرهاب ومدى اتفاقها مع القواعد القانونية الخاصة بمبادئ الحفاظ على سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع التركيز على نصوص المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بهذه الظاهرة.

---

(١) د. جمال سلامة علي، السياسة بين الأمم: النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١)، ص ١٨.

٢ ــ منهج التحليل المقارن:

يعد منهج التحليل المقارن من أهم المناهج في العلوم السياسية، حيث يرى بعض الباحثين أن المقارنة هي بديل عن التجربة في العلوم التجريبية وتؤدي كثيرا من أهدافها، وأن المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية هي جوهر وبؤرة المنهج العلمي. وتعرف المقارنة بأنها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[١].

ويعد هذا المنهج من المناهج الأساسية في هذه الدراسة التي تقوم على المقارنة بين الحالات المختلفة التي تم فيها انتهاك السيادة الوطنية للدول تحت شعار مكافحة الإرهاب، ولاسيما حالتي الحرب على أفغانستان والعراق، وبيان عوامل الاختلاف والتشابه بين هذه الحالات وحدود انعكاساتها على مبدأ السيادة الوطنية. وهناك مستويان من المقارنة تتبعهما الدراسة: المستوى الأول يتعلق بالمقارنة بين فترات زمنية مختلفة، أما المستوى الثاني فيتعلق بالمقارنة بين حالتي الحرب على أفغانستان والعراق.

خامسًا ــ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارين، هما:

أ ــ **اعتبار علمي:** ينبع من أن موضوع الدراسة، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولته باللغتين العربية والإنجليزية بشكل مباشر أو غير مباشر، مازال في حاجة إلى مزيد من البحث، لاسيما فيما يتعلق بدراسة التأثير المحتمل للسلوك الدولي في مجال مكافحة الإرهاب على مبدأ السيادة الوطنية وتوضيح حدود العلاقة بين هذين العاملين (جهود مكافحة الإرهاب ومبدأ السيادة الوطنية) والإشكاليات القانونية والسياسية التي تثيرها هذه العلاقة. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تمثل – كما يأمل الباحث– إضافة علمية يمكن البناء عليها في هذا المجال.

ب ــ **اعتبار عملي:** ويتمثل في الأهمية التي بدأت تحظى بها ظاهرة مكافحة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي سعت بعض القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى توظيفها سياسيًا بما يحقق مصالحها وأهدافها في الهيمنة على العالم بصرف النظر عن أية قواعد قانونية بشكل بات يهدد السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للعديد من الدول، لاسيما في العالمين العربي والإسلامي اللذين أصبحا يشكلان الهدف الرئيسي لما سمي بـــ"الحرب ضد الإرهاب" ومحور تركيزها الأساسي، ومن ثم تحاول هذه الدراسة تحديد مدى قانونية الإجراءات الدولية المتبعة لمكافحة الإرهاب وكيفية تحقيق التوافق بين مكافحة هذه الظاهرة والحفاظ على السيادة الوطنية للدول.

سادسًا ــ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإرهاب والسيادة بشكل منفصل، أو حاولت مناقشة العلاقة بين هذين المتغيرين بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثم، يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع **إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ هي:**

---

(١) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في مملكة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٤.